البضاعة العراقية المحترقة في المزاد

تنشر المدى نص المذكرة السابقة الصادرة عن برنامج رصد العائدات العراقية التابع لمعهد المجتمع المفتوح، وهو مؤسسة خاصة مقرها مدينة نيويورك. يقوم البرنامج برصد صناعة النفط العراقي للتأكد من إنها تدار ضمن أعلى مقاييس الشفافية ومن أن عائدات الثروة النفطية العراقية تذهب إلى الشعب العراقي.

ويدعو المعهد سلطة الائتلاف المؤقتة والحكومة العراقية إلى اقامة نظم تضمن شفافية كاملة لاستخدام عائدات النفط العراقي من أجل المساعدة على قيام عراق مستقر وديمقراطي.

( )

برنامج رصد العائدات
المذكرة السابعة
حزيران ٢٠٠٤

أطلقت سلطة التحالف المؤقتة في الدقيقة الاخيرة فورة من الانفاق مستخدمة ثروة العراق النفطية بفظاظة قبل موعد حل السلطة. ففي حركة لم تلاحظ على الاطلاق، حولت مليارات الدولارات إلى مشاريع معدة على عجل عشية الموعد النهائي لانهاء مهمتها. مجلس رقابة البرنامج (المجلس) الذي يعتبر ذراع الانفاق لسلطة التحالف، سوف ينهي عملياته في الثلاثين من حزيران عندما تسلم الحكم الذاتي السياسي والمالي للحكومة المؤقتة المعينة حديثاً.

تقرر في آخر محضر متوفر للمجلس في ١٥ آيار الموافقة على صرف ما يقارب ملياري دولار في نفقات لحزمة من مشاريع رديئة التخطيط. ليس من الواضح إذا كانت الوزارات المعنية قد تم التشاور معها في تطوير هذه الطلبات من الاعتمادات، على كل أن الحكومة العراقية الجديدة لن يكون لها خيار سوى تنفيذ هذه الوعود. إن القرار الصادر عن مجلس الامن في ٨ حزيران يطالب الحكومة الجديدة بتنفيذ الالتزامات المعلقة لصندوق تنمية العراق وهو المستودع الرئيس لموارد العراق.

صندوق تنمية العراق المنشأ بموجب قرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣ لايداع ٩٥ بالمئة من موارد العراق النفطية، والودائع المصرفية المعادة التي كانت بحوزة صدام حسين، والتحويلات من برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء والمنتهي في تشرين الثاني ٢٠٠٣، استلم الصندوق منذ انشائه ١٩,٣ مليار دولار وفي ٩ حزيران الجاري كان يملك (١٠,١) مليار دولار.

يصوت على التخصيصات من الصندوق مجلس يتكون اعضاؤه من العسكريين والدبلوماسيين الامريكان البريطانيين والاستراليين وكذلك عضو واحد من وزارتي المالية والتخطيط العراقية.

ليس هنالك محضر جديد متوفر لجلسات المجلس منذ اجتماع ١٥ أيار تاركاً الغموض يلف المبالغ الإضافية التي بددتها السلطة. ولكن من الواضح أن فقدان التخطيط والموارد الهائلة الجاهزة للهبات النقدية والبرامج السرية المكتومة بعناية قد مهدت الطريق للفساد والتبذير.

من ضمن المصروفات المصادق عليها من قبل المجلس في ١٥ أيار (١٨٠) مليون دولار لهيئة ادعاءات الملكية الناتجة عن المصادرة غير العادلة للعقارات والأراضي في زمن النظام السابق. (٢٥) مليون دولار لتعويض ضحايا صدام حسين. (٥٠٠) مليون دولار لقوات الأمن العراقية بالرغم من أن الكونغرس قد خصص مبلغ (٣,٢) مليار في عام ٢٠٠٤ لنفس الغرض. (١٢٥) مليون دولار لحساب تثبيت الموارد. (٣١,٥) مليون دولار لقطاع الكهرباء بالرغم من التخصيصات الامريكية للقطاع نفسه. و(٤٦٠) مليون دولار لاعادة اعمار القطاع النفطي (قائمة كاملة بالمصروفات في ملحق هذه المذكرة).

بينما هنالك القليل ممن يعترض على الحاجة إلى رصد المبالغ في هذه المجالات. فان مراقبة الدخل يساورها القلق من طريقة اعداد التخصيصات. لماذا لم تهيأ هذه التخصيصات عندما اعدت ميزانية العراق لعام ٢٠٠٤ واقرت ثم اعيد النظر فيها لاحقاً في آذار؟ لماذا هنالك هذه الكميات الهائلة من النقد المتحفظ عليه يخصص إلى مشاريع قبل إنشاء الاليات لتنفيذ مثل هذه المشاريع؟ ولماذا هذه الالتزامات للصرف تقدم في الدقيقة الاخيرة بدلاً من أن يترك أتخاذ مثل هذه القرارات للحكومة القادمة؟

اثارت هذه التخصيصات احتجاجات كثيرة من قبل بعض اعضاء المجلس - في اغلب الاحيان عضوا المجلس البريطاني والاسترالي، ممثل مجلس التنسيق الدولي - ولكن في كل حالة كانوا يخسرون في التصويت.

نزاعات الملكية العراقية: ١٨٠ مليون دولار:

طلب دنكان كلكرايست من هيئة نزاعات الملكية العراقية ١٨٠ مليون دولار للمساعدة في تصفية النزاعات على الاراضي والمساكن المصادرة بدون وجه حق من قبل صدام حسين، وإعادة توطين الافراد المرحلين من بيوتهم بعد إعادة العقارات لملاكها الاصليين.

عندما سئل عن حقائق كيفية إدارة مثل هذا البرنامج الكبير وتوجهاته. لم يستطع كلكرايست توفير المعلومات أو يعرض مثالاً لبرنامج مشابه. سئل فيما إذا سعى للحصول على اعتمادات من مصادر أخرى، اجاب إنه بحاجة إلى تخصيصات فورية. إن الاقتصار إلى التخطيط حول كيفية إدارة مثل هذه المبالغ الكبيرة لبرنامج تبذيري لا يشد بالخير على مدى فاعليته.

من غير الواضح لماذا جرى الاصرار على رصد هذه التخصيصات علماً بان المخصصات لتأسيس هيئة نزاعات الملكية العراقية لم تحدد لها أية مبالغ حتى شباط ٢٠٠٤، وليس هنالك مانحون آخرون ثبتوا موضوع نزاعات الملكية واعادة التوطين كاولوية ملحة. وكذلك ليس واضحاً لم لم تستشر وزارتا الهجرة والمهجرين والعدل في متطلبات البرنامج. عبر يوساف ساميولا مندوب المملكة المتحدة ونيل هوكنز مندوب مجلس التنسيق الدولي عن مخاوف جدية حول الطلب. حث ساميولا على أن تكون التخصيصات هي فقط لانشاء الية تحل نزاعات الملكية. وبعد تثبيت الاجراءات يمكن الموافقة على تخصيصات التعويض.

لكن اقتراح سميولا لم يحظ بالموافقة. وبدون وجود طريقة للتحقيق من صحة إدعاءات الملكية، فان الفساد والتبذير محتملان.

التعويضات لضحايا صدام حسين: ٢٥ مليون دولار:

طلب مايكل رانني ممثل سلطة التحالف واستلم ٢٥ مليون دولار لصندوق تعويض ضحايا العوائل المتضررة من مخالفات حقوق الانسان. ولكن حتى الآن لم تستشر وزارتا حقوق الانسان والعدل في هذا الطلب. مرة أخرى كان المندوب البريطاني ساميولا هو الوحيد الذي سجل تحفظه وبادر في تقديم اقتراح بان قد يكون أمراً سابقاً لاوانه تخصيص مثل هذه المبالغ للقيام بمبادرة من هذا النوع مطالباً بانشاء فريق للتخطيط للمبادرة.

قوات الامن العراقية: ٥٠٠ مليون دولار:

يظهر للعيان نقص في التفاصيل في طلب (٥٠٠) مليون دولار لقوات الامن العراقية. ياتي هذا الطلب ليتوج طلباً آخر تمت الموافقة عليه في نيسان باضافة (٥٠٠) مليون دولار أخرى ولمصروفات تم التكتم عليها بشدة لضرورات أمنية. عندما سئل لم الحاجة إلى هذه المبالغ بينما خصص الكونغرس الامريكي (٣,٢) مليار دولار للامن وتنفيذ القانون عام ٢٠٠٤، اجاب ممثل سلطة التحالف (إنه ليس هنالك حدود لما يمكن أن يصرف على الامن). عبر العديد من الاعضاء عن قلقهم حول قلة الوضوح في صيغة الاقتراح مما يسمح بالكثير من الانحرافات. عندما سئل فيما إذا تم تقييم مدى المصروفات السابقة على تحسن الامن، اجاب ممثل سلطة التحالف بان هذا الامر لا يقيم بما يعرف عليه. إن هذه الاجابات تدل على قلة الاحترام لمبادئ الشفافية والمسؤولية.

تثبيت الموارد: ١٢٥ مليون دولار:

وافق المجلس كذلك على تخصيص (١٢٥) مليون دولار لتأسيس حساب لتثبيت الدخل والذي سوف يكون بمثابة احتياطي للميزانية العراقية لعام ٢٠٠٥ في حالة انخفاض اسعار النفط. مثل هذه الحسابات توجد عادة في البلدان المعتمدة بصورة رئيسة على الصادرات الريعية مثل النرويج، تشيلي، المكسيك، روسيا وعمان. ولكن على اية حال فان نجاح مثل هذه الصناديق يعتمد بدرجة قوية على آليات الضغط المتبعة. ومن دون وجود مراقبة وثيقة يمكن أن تتحول مثل هذه الحسابات بسهولة إلى صناديق لتمويل الرشاوى وتسهل الاغارة عليها. ليس هنالك دلائل في المناقشات بوجود أية خطة لكيفية التحكم وإدارة هذا الصندوق. وكذلك من غير المؤكد لماذا يبتدع مثل هذا الصندوق في الدقيقة الاخيرة بدلاً من زمن الموافقة على ميزانية عام ٢٠٠٤.

البنية التحتية لقطاع الكهرباء: ٣١٥ مليون دولار:

أودع المجلس في ١٥ أيار مبلغ (٣١٥) مليون دولار من أموال صندوق التنمية لغرض اعمار البنى التحتية للكهرباء. التخصيص من الموارد العراقية نحو قطاعات مغطاة سابقاً في برامج اعادة الاعمار الامريكية يثير التساؤل فيما إذا كانت هنالك تداخلات في الصرفيات. تحت الـ (١٨,٦) مليار دولار المخصصة من قبل الكونغرس الامريكي لإعادة الاعمار في العراق، عام (٢٠٠٤) خصص مبلغ (٥,٥) مليار دولار لإعادة أعمار البنية التحتية لمشاريع الكهرباء والخدمات. ولكن إلى آذار ٢٠٠٤ لم يستخدم إلا (٤٢٨) مليون دولار من هذه الاموال. سئل المجلس فيما إذا كانت هنالك مصادر خارجية للتمويل - بصورة خاصة من المانحين الدوليين - قد خضعت لمثل هذه المشاريع. قال مستشار الطاقة لسلطة التحالف إنه لا توجد موارد أخرى متوفرة.

المندوب الاسترالي في المجلس، نيل ميولز، سأل فيما إذا كانت أي من المشاريع المقترحة قد غطيت بالاضافات الامريكية الملحقة، أجاب مستشار الطاقة بان اياً من هذه المشاريع لن تمول من هذه الاضافات. لاحظ ساميولا إن كل مشاريع الكهرباء قد تعدت كلفتها الاولية وطلب التأكد من أن مستشاري الطاقة لسلطة التحالف سوف يعيدون حساباتهم للتأكد من دقة التكلفة. مستشارو التحالف قالوا إن التقديرات الجديدة هي اكثر دقة من التقديرات السابقة لأن مسحاً أكثر شمولاً للمعدات قد أجري ودقق. إن السؤال الرئيس هو لماذا تصرف هذه المبالغ من أموال صندوق التنمية وليس من الاموال الامريكية المخصصة لاعادة اعمار القطاع والتي لم تصرف حتى الآن وهي تبلغ خمسة مليارات دولار.

إعادة اعمار القطاع النفطي: ٤٦٠ مليون دولار:

اعتمد المجلس في ١٥ أيار مبلغ (٤٦٠) مليون دولار من أموال صندوق التنمية لغرض إعادة اعمار قطاع النفط العراقي. التخصيصات سوف تصرف بواقع (٢٥٥) مليون دولار لاغراض الاستكشاف والاستخراج، (٢٠١) مليون دولار للاغراض النفطية الاخرى و(٥) ملايين دولار لأدوات التقييس والسيطرة. مرة أخرى يبرز إلى الواجهة السؤال فيما إذا كان هنالك تداخل مع التخصيصات الامريكية.

حتى آذار ٢٠٠٤، (٤٤٣) مليون دولار فقط من هذه المخصصات ثبتت لمشاريع معينة. يقدر تقرير داخلي صادر عن وزارة النفط العراقية بان العمل بدأ في ١١٩ فقط من أصل ٢٢٦ مشروعاً لإعادة اعمار القطاع بعد الحرب ومعظمها منحت إلى شركة هاليبرتون. يؤكد التقرير كذلك انه لم يتم انجاز أي من هذه المشاريع، وتم فقط إنجاز نصف العمل في ٩٤ مشروعاً من المشاريع التي لا يزال العمل فيها جارياً. أخبر مسؤول عراقي كبير وكالة رويترز للانباء بان كل هذه المشاريع كان من المفترض أن تسلم بين تموز الماضي ونيسان (٢٠٠٤).

سنل ساميولا فيما إذا كان اي من المشاريع النفطية المقترحة قد خصص لها مبلغ في الملحق الاضافي الامريكي؟ رد مستشار التحالف لشؤون النفط بانه ليس هنالك تكرار في المشاريع. مرة أخرى يظهر السؤال لماذا لم يستخدم الـ (١,٢) مليار دولار الاضافي غير المستخدم حتى الآن وهو مخصص اصلاً لقطاع العراق النفطي ولماذا تحول اموال موجودة في صندوق التنمية العراقي إلى هذه المشاريع بدلاً من ذلك؟ وإذا اخذنا بنظر الاعتبار التقدم البطئ في اعمال اعادة الاعمار للمقاولات المحالة فان سلطة التحالف كان عليها أن تترك عملية اتخاذ القرارات للحكومة المؤقتة بدلاً من الاسراع في ايداع وتحويل اموال اضافية.

الانفاق المتباهي والتبذيري للتحالف في ساعاته الاخيرة سوف تكون له نتائج خطيرة مؤثرة على قدرة الحكومة المؤقتة والحكومة المنتخبة التي تليها، والمفترض فيها أن تمارس الاستقلال واختيار كيفية التصرف بهذه الاموال بالاضافة إلى ذلك، إن تجربة البلدان الاخرى الغنية بالنفط قد برهنت على ضرورة تأسيس البنى التحتية والآليات للتأكد من أن الاموال سوف تصرف بطريقة جيدة.

إن حملة سلطة التحالف لصرف الاموال العراقية عندما اتيحت لها الفرصة سوف تبقى أمراً يلفه الغموض. لقد رفضت الادارة الحالية الكشف عن خططها والاسس المنطقية لاتخاذ القرارات الحاسمة. ولم يستجب المجلس لطلبات التوضيح. إن نفور دافع الضرائب الامريكي والكونغرس من دفع قوائم إعادة اعمار العراق (والتي اعلموا بان الحملة سوف تمول نفسها) قد يكون سبباً لمثل هذه التصرفات. وإذا تذكرنا إن نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز اعلم الكونغرس في آذار ٢٠٠٣ [هنالك الحاجة إلى الكثير من الاموال لتمويل هذا ولكنه ليس من الضروري أن تكون من اموال دافع الضرائب الامريكي، ابتداءً هنالك موجودات الشعب العراقي.. نحن نتعامل مع بلد يتمكن حقيقة من تمويل اعمار نفسه وبصورة سريعة نسبياً].

هذا الوعد قد خولف، لقد دفع المواطن الامريكي ما يزيد على ٢٤ مليار دولار لاعادة أعمار العراق (٥,٩ مليار المخصصة بموجب قانون تخصيصات الطوارئ الاضافية زمن الحرب لعام ٢٠٠٣ و١٨,٤ مليار دولار من اصل الـ ٨٧ مليار الاضافية لعام ٢٠٠٤). إن كلفة إعادة البنى التحتية العراقية إلى حالتها قبل عام ١٩٩١ وخلق الظروف الاساسية للحكم الديمقراطي وتوجيه الاقتصاد نحو السوق الحر تقدر قيمتها بـ ٥٥ مليار دولار للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧.

من المحتمل أن التعهد بتحويل اموال ضخمة من مداخيل العراق النفطية لاعادة اعمار المشاريع السيئة الاعداد سوف يستعمل كسبب لقطع المخصصات الامريكية لاعادة الاعمار في العراق مستقبلاً، وإذا كان ذلك هو السبب فهنالك القليل من الامل لرؤية حكومة مسؤولة وشفافة تظهر في العراق.

ترجمة احسان عبد الهادي

المشروع	المبالغ المخصصة بملايين الدولارات
لجنة إدعاءات الملكية	١٨٠
حساب تثبيت العائدات	١٢٥
صندوق تعويض الضحايا	٢٥
نظام التوزيع العام	٢٠٠
قوات الامن العراقية	٥٠٠
قطاع الكهرباء	٣١٥
إعادة بناء البنية التحتية للنفط	٤٦٠
إعادة هيكلية وتطوير الزراعة	٥٦
إعادة تأهيل المؤسسات الحكومية	٥٠
التدريب المهني	٦٥
المجموع	١,٩٨٥

فوضى البناء جزء من الفوضى الاقتصادية!

البناء العشوائي والتجاوز على اراضي الدولة هدر للاقتصاد

سناء النقاش

تنشر الصحف يومياً اعلانات لأمانة بغداد تنذر المتجاوزين على الاراضي الحكومية والابنية الرسمية بالمغادرة وهدم ما تم بناؤه خلال الاشهر المنصرمة.. وتعاود الكرة بعد ايام بنشر اعلانات تحذر فيها من مغبة الاستمرار في هذه التجاوزات فما هي اسباب التجاوز.. وما هو العلاج.. وما حجم هدر الاموال العامة والخاصة في هذه التجاوزات.. للاجابة على هذه الأسئلة اتجهنا إلى أكثر من مكان وسألنا اصحاب الشأن الاقتصادي واصحاب الشأن التجاوزي أيضاً!!

فالمتجاوزون احد أهم الاطراف في علاقة الهدر المالي واصابة الاقتصاد بالضرر.. أكثر مما هم متضررون..

أول من سألناه هو السيد محمد سمير الموسوي (صاحب معمل طابوق) فأجاب:

المتجاوزون على أراضي الدولة وعلى اراضي الغير بنوا بيوتاً كبيرة اصغرها مساحة ٢٠٠ متر وبمواد انشائية حديثة واشتروا مواد للبناء حتى من السوق السوداء مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الانشائية وبمقارنة بسيطة سنجد ان أسعار المواد الانشائية قد ارتفعت إلى أسعار خيالية في السوق السوداء عن أسعار الفترة التي سبقت سقوط النظام وبنسب كبيرة، والآن نجد ان أسعار مواد البناء اصبحت كالتالي: سعر الطن الواحد من السمنت الاعتيادي وصل إلى ١٢٠ ألف دينار وسعر الطن الواحد من السمنت المقاوم وصل إلى ١٣٨ ألف دينار اما السمنت الأبيض فقد وصل سعر الطن الواحد منه إلى ١٣٥ ألف دينار وسعر سكس قلاب من الحصو هو ١٤٠ ألف دينار، ودبل الطابوق الذي يحوي ٤٠٠٠ طابوقة وصل إلى ٣٥٠ ألف دينار فيما ارتفع سعر الكاشية الواحدة من النوع الاعتيادي إلى ٥٠٠ دينار والجيد إلى ١٠٠٠ دينار اما شيش التسليح فقد وصل إلى اعلى سعر له وهو ٥٤٠ ألف دينار وزاد سعر الطن الواحد من البورك العراقي (الأهلية) إلى ٧٠ الف دينار..

وبعملية حسابية بسيطة سنجد ان كلفة بناء الغرفة الواحدة تجاوزت المليون دينار وهذا كله سيؤول إلى الهدم وستهدر كل هذه الملايين هباءً ويشير في حديثه إلى ان فوضى البناء هذه هي جزء من الفوضى الاقتصادية والأمنية التي تجتاح البلد.

أما الباحث الاقتصادي حمزة عبد الرضا فيقول لا نبحث عن حجم الهدر فقط في عملية التجاوز وإنما علينا البحث عن الاسباب ومحاولة علاج السبب، والاسباب برأيه هي عدم توفر وحدات سكنية مناسبة للعائلة العراقية، وعدم التفات النظام السابق إلى حل مشكلة الإسكان بل ان النظام السابق وجه كل آلته الاقتصادية والانشائية والهندسية لبناء القصور الرئاسية فيما ترك ابناء البلد والموظفين وذوي الدخل المحدود بلا سكن لائق.

فضلاً عن ارتفاع بدلات الإيجارات، وبعد سقوط النظام وتعرض الاقتصاد إلى الانهيار وغلق المعامل والعديد من المؤسسات الإنتاجية وحل دوائر الدولة أدى إلى إفلاس العديدين واضطرارهم إلى مغادرة سكنهم.. والمغادرة إلى اين؟ كان لابد لهم من توفير سكن فتجاوزوا على دوائر الدولة خاصة البنايات العسكرية فيما راح الاوفر حظاً بالتجاوز على اراضي الدولة وتشييد ابنية عليها على امل ميت ان الدولة سوف تقوم بتمليكهم هذه الاراضي..

المهندس احمد صائب في أمانة بغداد يرفض مثل هذه الحجة الواهية ويقول لا يمكن تمليك هذه الاراضي للمتجاوزين فقد وضعت هذه الاراضي ضمن التصميم الاساس لمدينة بغداد كحدائق ومراتع خضر أو ملاعب للاطفال وليس للسكن.. حتى ان بعضها قد خطط لها أن تكون مستشفيات أو مواقع تجارية فكيف تحول إلى مناطق سكنية مشوهة خاصة ان عملية البناء هذه عشوائية وبلا خرائط ولا اجازات بناء.

المتجاوزون احلام كامل، وسرمد عزيز، ولطيف عباس، وقاسم ذنون، وسامي احمد، وايمن جاسم، وعبد الله ذياب، وصباح نوري، وكافي سلمان، وقد التقيناهم في مناطق عديدة من بغداد اكدوا ان سبب تجاوزهم هو عدم تمكنهم من دفع الايجارات ولكن الغريب انهم يملكون الملايين للبناء!! ويملك بعضهم سيارات من احدث الموديلات حتى ان بعض المارة قال لي لا تلتقي بهم فهؤلاء (حواسم) سرقوا اموال الدولة ويسرقون ارضها الآن!!

فيما نفى الجميع هذه التهمة.. واخذنا هذه المقولة على مآخذ المازحة وطلبنا منهم اقتراحات لحل المشكلة فاقترحت السيدة رجاء العزاوي (متجاوزة) الاسراع ببناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة تباع بالاقساط من قبل الدولة للمواطن وفي غضون اشهر لأن الوضع الحالي لا يتحمل الانتظار لسنوات، أما المواطن هادي صالح وهو احد المتجاوزين فيقترح تمليك هذه الاراضي للمتجاوزين على ان يكون البناء نظامياً.

المواطن سرهيد خيون (متجاوز) يقترح تركهم في هذه البيوت التي صرفوا عليها ما اصطلح عليه اسم (دم قلوبهم) لمدة خمس سنوات ثم يغادرونها..

الدكتور خالد الجبوري (طبيب) يقترح سرعة الحل وإيجاد سكن عمودي لائق بالأسرة العراقية الصغيرة لان التجاوز على أراضي الدولة هدر للاقتصاد وللصحة لأن اغلب هذه الابنية عشوائية ولا تتوفر فيها الشروط الصحية ولا مجاري تصريف للمياه الثقيلة وهذا يعني امراضاً جديدة مضاعفة. والحل كل الحل بيد الدولة وعليها انقاذ ابنائها ممن ضحوا سابقاً. ويضحون حالياً وفي كل المجالات.

فرادكوف:

روسيا ستساهم في امن الطاقة العالمي

موسكو

وعد رئيس الوزراء الروسي ميخائيل فرادكوف ان روسيا ستبذل جهودا (للاسهام في ضمان امن الطاقة العالمي) وستنخرط اكثر في نظام الطاقة الشامل، كما ذكرت وكالة انترفاكس.

واعلن رئيس الوزراء الروسي ان بلاده (ستطور بناها التحتية في مجال الطاقة والنقل، ولا سيما عن طريق مشاريع تتيح العمل على نقل النفط عبر منطقة البلطيق والى الشرق) في اتجاه آسيا وذلك في الوقت الذي تشجع الدول المستهلكة للنفط روسيا على زيادة صادراتها في اطار دفع اسعار النفط الخام الى التراجع .

واضاف فرادكوف (ان المبدأ الاول في تنمية قطاع الطاقة في روسيا هو التكامل مع انظمة الطاقة العالمية والتعاون الدولي لتطوير حقول جديدة والوصول الى اسواق جديدة).

ووعد (ان روسيا ستواصل بقاءها شريكة موثوقة ومستقرة بالنسبة للشركات الاوروبية والدولية).

وروسيا غير العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، هي ثاني اكبر مصدر للنفط في العالم. لكن صادراتها، وعلى الرغم من انها زادت انتاجها النفطي بصورة منتظمة منذ ١٩٩٩، محدودة بسبب القدرة الضعيفة لانابيبها النفطية.

البرازيل تتوقع نموا بنسبة ٤٪ العام المقبل

قال الرئيس البرازيلي لويس دا سيلفا إن اقتصاد بلاده قد ينمو بنسبة ٤٪ أو أكثر اعتبارا من عام ٢٠٠٥، لكنه شدد على أن الاستقرار الاقتصادي له الأولوية على النمو السريع.

وأضاف دا سيلفا في مقابلة مع صحيفة ألبايس الإسبانية أن إنجازات حكومته ليست بالقدر الذي كان يتوقعه، ولكنه دافع عن سياساته الاقتصادية قائلا إن الاقتصاد القوي أمر ضروري لمكافحة الفقر.

وأشار الرئيس البرازيلي إلى أنه يفضل نموا سنويا مستمرا بنسبة ٣٪ على وجود تذبذبات.

من ناحية أخرى أبدت الصين رغبتها في إلغاء الحظر الذي تفرضه على وارداتها من فول الصويا البرازيلي على خلفية عدم مطابقتها للمقاييس الصحية.

ومن المقرر أن يلتقي في العاصمة الصينية بكين مسؤولون من وزارتي الزراعة في البلدين لمناقشة سبل رفع الحظر الصيني.

وتعد الصين أكبر سوق لفول الصويا البرازيلي، حيث وصلت وارداتها العام الماضي الى نحو ملياري دولار، ويذكر أن البرازيل هي ثاني أكبر منتج لفول الصويا الذي يأتي على رأس صادرتها.